

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www.Africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/879 (XXVI)

تقرير مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري

لمكافحة الفساد عن تنفيذ المقرر EX.CL/DEC.847(XXV)

الصادر عن المجلس التنفيذي في

ملايو في يونيو 2014

—

تقرير عن التحقيق في إساءة تخصيص الموارد المرصودة
لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

أولا مقدمة:

1. أنشئ مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد وفقا للمادة 22 من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد المعتمدة خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006، وتتص، من بين أمور أخرى، على أنه "سيتم إنشاء مجلس استشاري لمكافحة الفساد داخل الاتحاد الأفريقي". أصبح مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري جاهزا للعمل في 2009 عقب انتخاب أحد عشر (11) عضوا لولاية سنتين (2) من قبل الدورة العادية السادسة عشرة للمجلس التنفيذي وتعيينهم من قبل الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2009¹. وقد كان مقر أمانة المجلس في مقر الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا، في إدارة الشؤون السياسية.

2. خلال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2012، قدمت جمهورية تنزانيا² المتحدة عرضا لاستضافة المجلس في أروشا، تنزانيا. وطلب اجتماع المؤتمر خلال دورته العادية الثمانية عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا³ من المفوضية، بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا الاتحادية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاح إنشاء الأمانة".

¹ المقرران [EX.CL/Dec. 485(XVI) و Assembly/AU/Dec. 224(XII)]

² الوثيقة EX.CL/719 (XX) Add.3

³ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.403 (XVIII)

3. تم توقيع اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية تنزانيا الاتحادية والاتحاد الأفريقي حول مقر المجلس في أديس أبابا، إثيوبيا، في 18 يناير 2013.

ثانيا - الخلفية

4. تم نقل أمانة المجلس الاستشاري إلى أروشا في أبريل 2013. وتكونت ميزانية المجلس مما يلي:

1) كانت الميزانية التشغيلية [2012: 539,466 دولارا أمريكيا؛ 2013: 470,486 دولارا أمريكيا؛ 2014: 492,436 دولارا أمريكيا]، ممولة من مساهمات الدول الأعضاء بغية دفع مرتبات العاملين ضمن الهيكل الموافق عليه ولعقد دورتين عاديتين (2) للمجلس. وكان الهيكل المعتمد يتكون من سبعة عاملين (7): خمسة (5) مهنيين، وعاملي دعم اثنين (2) وخطة تنفيذ للتعيين للأمانة⁴ على النحو التالي:

✓ 1 أمين للمجلس م5

✓ 1 موظف كبير لشؤون السياسة، الشؤون السياسية والقانونية، م3

✓ 1 موظف كبير لشؤون السياسة، الشؤون الاقتصادية، م3

✓ 1 موظف مالي وإداري، م2

✓ 1 موثق ومساعدة للشؤون المكتبية، م1

✓ 1 سكرتير ثنائي اللغة، خ ع 4

⁴ الوثيقة EX.CL/687 (XX)i، الجزء زاي، الفقرات من 25 إلى 27

✓ 1 سائق/ساعي بريد خ ع ب 7

(2) كان من المقرر تنفيذ الآثار المالية المترتبة على إنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد البالغة **533,979.59** دولارا أمريكيا خلال فترة ثلاث (3) سنوات، على الرغم من أنه، لحد الآن، تم تعيين عاملين اثنين فقط، وتحديدًا، الموظف الكبير للسياسة، الشؤون السياسية والقانونية، والموثق المساعد في الشؤون المكتبية، وذلك في أكتوبر 2013. إضافة إلى ذلك، تم نقل الموظف المالي والإداري من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أمانة المجلس الاستشاري في أغسطس 2014⁵

السنة	2012	2013	2014
النسبة المئوية	50%	25%	25%

(3) مول شريك واحد، وهو حكومة السويد، الميزانية البرنامجية والتكاليف التشغيلية للأمانة بنسبة 100%، وذلك من خلال الوكالة السويدية للتنمية الدولية. في هذا الصدد، تم الشروع في دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمجلس للفترة 2011 - 2015 في 2011 - 2012⁶ بخصوص الدعائم الأربع (4) التالية:

- ✓ دعم تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد
- ✓ التوعية باتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد وإبراز مكانة مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد
- ✓ بناء شراكات مع أصحاب المصلحة في مجال مكافحة الفساد
- ✓ الفعالية التنظيمية للمجلس والرصد والتقييم

⁵ يبين هذا الجدول خطة التعيين في المجلس الاستشاري حسبما اعتمدته أجهزة صنع السياسة في 2011
⁶ الخطة الإستراتيجية لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد 2011-2015 (يونيو 2011)

4) جاءت المساهمة السويدية من استعمال مساهمة سويدية (أوسع) كانت قائمة بالفعل لصالح لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. في هذا الصدد، تلقى المجلس ما يلي:

✓ 2011: 106,000 دولار أمريكي، و2012: 310,000 دولار أمريكي

5) يجدر التنكير بأن أمانة المجلس انتقلت إلى أروشا في 2013. قررت الحكومة السويدية، بموجب مشروع خاص بعنوان "دعم أنشطة مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد" تمويل المجلس بقيمة ⁷ 915,214.93 دولارا أمريكيا. في هذا الصدد، دخلت الحكومة السويدية، من خلال سفارتها في إثيوبيا، في اتفاقية منحة⁸ مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ممثلة من رئيس مكتب الشراكات والتعاون الفني، دفعت السويد بموجبها، من خلال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مبلغا قدره 809,925 دولارا أمريكيا لدعم الخطة الإستراتيجية للمجلس الاستشاري للفترة 2011 - 2015.

5. ينبغي الإشارة إلى أن الاتفاقية تنص، من بين أمور أخرى، على أن الموارد التي وفرتها السويد تكون خاضعة لإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية كما هو منصوص عليه في النظم واللوائح والتوجيهات المالية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأن التقارير، لاسيما التقارير والمعلومات المالية عن استخدام الموارد، سترفع إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

⁷ 2013: مبلغ 915: 2013 دولارا أمريكيا على النحو التالي: 809,925 دولارا أمريكيا للمجلس الاستشاري، و105,290.21 دولارا أمريكيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

⁸ اتفاقية بين السويد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول دعم برنامج تنفيذ الخطة الإستراتيجية 2011 - 2015 للجنة الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

لأفريقيا. في هذا الصدد، سيقدم مكتب الشراكات والتعاون الفني للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إلى الجانب السويدي تقريراً مرحلياً للفترة من يناير إلى يوليو 2013⁹.

6. ومع ذلك، في مارس 2014، في انتهاك للاتفاقية بين السويد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أرسل البروفيسور أدولف لاوسون، الأمين التنفيذي المؤقت آنذاك، إلى السويد مباشرة البيانات المالية ومصفوفة استخدام الموارد التي تتضمن الوضع حتى 31 ديسمبر 2013. ومن ثم، أدركت السويد أن الموارد المدفوعة أُستُعملت في أنشطة غير الأنشطة المتفق عليها، وعلى وجه الخصوص، أنشطة الاحتفال بالذكرى العاشرة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التي نظمتها الأمانة في أروشا، تنزانيا من 7 إلى 9 ديسمبر 2014.

7. تجدر الإشارة إلى أنه تم صرف **809,925** دولاراً أمريكياً، **350,802** دولاراً أمريكياً حتى 31 ديسمبر 2014 عندما كانت تجري التحضيرات للذكرى العاشرة، وتبقى منها **459,123** دولاراً أمريكياً لأنشطة المجلس الاستشاري حتى 31 ديسمبر 2013. كانت الميزانية المقدرة للذكرى العاشرة **491,000** دولاراً أمريكياً. وفي النهاية، تم إنفاق ميزانية قدرها **308,613.98** دولاراً أمريكياً (السفر، ورش عمل، حفلات موسيقية، مواد، إنتاج إعلامي) وتم دفعها من موارد الوكالة السويدية للتنمية الدولية بالرغم من أن ذلك لم يكن منصوصاً عليه ولم يتم طلب ترخيص بذلك.

8. في 28 يناير 2014، دعت السويد إلى عقد اجتماع في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأوضحت أنها تلقت تقريراً¹⁰ سنوياً للمشروع مباشرة من المجلس الاستشاري دون أن تكون اللجنة المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على علم بذلك، وذلك إلى جانب طلب موارد لتغطية

⁹الرسالة الرقم OP/13/09/0526 المؤرخة 19 سبتمبر 2013
¹⁰الوثيقة الرقم AUAB/CORR/0125/2012 المؤرخة 27 نوفمبر 2013

عجز في الميزانية بقيمة **163,000** دولار أمريكي. وعليه، أوفد الجانب السويدي مهمة إلى أروشا يومي 13 و 14 فبراير 2014.

9. قام مكتب المراجعة الخارجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بناء على خطة المراجعة السنوية المعتمدة لسنة 2013، ووفقا للتفويض المسند إليه بموجب لوائح المراجعة الداخلية للاتحاد الأفريقي، بإجراء مراجعة للأنشطة المالية والإدارية لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد في ديسمبر 2013. وكشفت نتائج¹¹ المراجعة للفترة المذكورة عن المخالفات التالية:

(1) لم تكن للذكرى العاشر التي احتفلت بها الأمانة أية ميزانية، ولم تتبع النفقات إجراءات المشتريات المناسبة وقد حدثت نفس **المخالفات** بالنسبة لعمليات المراقبة الداخلية من قبل الأمين التنفيذي المؤقت

(2) تحميل الميزانية البرنامجية نفقات ليس لها مخصصات في الميزانية

(3) شمل تنفيذ الميزانية ومراقبة النفقات برامج خارج الميزانية مع التمويل

(4) استعمال أسعار فنادق خاصة بدون الموافقات ذات الصلة، وتقديم **السلفات** بدون الامتثال للتعميم رقم AD/FIN/35/4518 المؤرخ 29 يوليو 2004 عند العودة من مهمة

(5) حدثت ازدواجية في دفع المرتبات وبدل السكن للأمين التنفيذي المؤقت حيث كان مرتبه مدفوعا في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة المجلس الاستشاري، وإن تم رد معظم المرتبات المدفوعة مرتين قبل المراجعة. إضافة إلى ذلك، كان يقيم في منزل قدمته الحكومة بينما يتقاضى بدل السكن في نفس الوقت.

¹¹ الوثيقة الرقم OIA/2013/030 (يناير 2014) والوثيقة الرقم OIA/2013/033 (يونيو 2014)

- (6) عدم سحب السلفات وتسليفات السفر مما أدى إلى وجود مبالغ هامة غير مسحوبة
- (7) عدم الامتثال لقواعد المشتريات في شراء أثاث مكثبي وغيرها من المعدات المكتبية بقيمة 79,400 دولار أمريكي.
10. إضافة إلى ذلك، أجرى مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي في أبريل 2014 مراجعة للمجلس الاستشاري. وقد لوحظ أن المجلس:
- (1) أنفق نفس المبلغ الإجمالي تقريبا على الاحتقال بالذكري العاشرة لإنشاء المجلس كما هو مشار إليه أعلاه. ولوحظ أيضا أن نفقات هذا الاحتقال لم تكن مدرجة في الميزانية لكن تم استعمال الموارد التي قدمتها السويد للبرامج والمشاريع لتغطية النفقات
 - (2) اشترى أصولا، بما فيها أثاث ومعدات مكتبية بتكلفة 128,300.00 دولار أمريكي، تم في بعض الحالات إرفاق ثلاثة (3) عروض أسعار بقسائم الصرف. لكن قيمة الأصول تجاوزت الحد الأدنى من عروض الأسعار
 - (3) اشترى أيضا تذاكر سفر من مؤرّد واحد (1). هنا أيضا لا يوجد دليل يثبت أن الشركة اختيرت عبر عملية تقديم عطاءات تنافسي
 - (4) لم يرد الأمين التنفيذي مبلغا إجماليا قدره 10,935.00 دولارا أمريكيا قُدم إليه كسلفة سفر لمهام مختلفة
 - (5) في انتهاك للممارسة الجارية في الاتحاد الأفريقي، والتي تنص على تذاكر بدرجة رجال الأعمال للعاملين عندما تستغرق الرحلة ثمان ساعات أو أطول، استعمل الأمين التنفيذي هذا التسهيل في عشرين (20) مناسبة على الأقل، خلال رحلات استغرقت ما يتراوح بين ساعة ونصف، و6 ساعات و50 دقيقة

11. من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، عقب صدور التقرير الخاص لمكتب المراجعة الداخلية في يناير 2014، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

(1) مارس 2014: تشكيل فريق تحقيق مكون من ممثلي إدارة الموارد البشرية، مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، ومكتب المراجعة الداخلية؛

(2) أبريل 2014:

• من 2 إلى 5 أبريل 2014: مهمة لفريق التحقيق حول دعاوى سوء الإدارة

المالية والمخالفات الإدارية لدى أمانة المجلس الاستشاري

• 2 أبريل 2014: وفقا للوائح ونظم العاملين للاتحاد لأفريقي¹²، وُجّهت إلى

البروفيسور لوسون رسالة تعليق مع دفع المرتب، مؤرخة 6 مارس 2014، وتم

تعيين نائبة المستشار القانوني أمينة تنفيذية بالإنابة¹³ وتولت هذه الأخيرة

مهامها في أمانة المجلس الاستشاري في 6 أبريل 2014

• 9 أبريل 2014، تقديم تقرير البعثة المكلفة بالتحقيق في دعاوى سوء الإدارة

المالية إلى مكتب نائب رئيس المفوضية

• 21 أبريل 2014: عقد اجتماع بين الأمينة التنفيذية بالإنابة ومكتب الشراكات

والتعاون الفني للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في المقر بأديس أبابا.

وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن من الأهمية بمكان أن يقدم المجلس

¹² اللائحة 61 [الإجراءات التأديبية والإدارية]، اللائحة 61.3 (ي) الإيقاف عن الخدمة بسبب دليل واضح: يجوز للرئيس أو السلطة المختصة لأي هيئة أخرى وقف موظف مع الدفع عند استلام أدلة ظاهرة تتعلق لسوء سلوك خطير، أو إدانة له في تقرير المالية أو المراجعة التقرير بالاحتيال والاختلاس أو تخصيص أموال الاتحاد بشكل غير ملائم أو لعدم مقدرة الموظف بحمل مسؤولية أموال قام بانفاقها من أموال الاتحاد. لا يجوز التوقيف لأكثر من فترة متراكمة لثلاثة (3) أشهر في انتظار قرار الرئيس أو السلطة المختصة لأي جهاز آخر بعد استلامهم لتوصيات مجلس التأديب. لا يجوز السماح للموظف تحت التوقيف بالسفر إلى خارج مركز عمله دون تصريح بذلك، وقد يقتصر دخوله إلى بعض الأماكن فقط بالاتحاد.

¹³ المذكرة المؤرخة 11 مارس 2014

الاستشاري التقرير المالي مع جميع الوثائق الثبوتية وتمشيا مع الأنشطة المتفق عليها.

• 22 أبريل 2014: عقد اجتماع مع نائب رئيس المفوضية بناء على طلب من الأمانة التنفيذية بالإنابة. وقد حضره ممثلو مديرية الموارد البشرية، إدارة الشؤون السياسية، مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، مكتب المراجعة الداخلية ومكتب المستشار القانوني. وتتضمن محاضر الاجتماع النتائج والتوصيات.

• 23 أبريل 2014: مذكرة¹⁴ من مديرة الموارد البشرية بالإنابة إلى البروفيسور لاوسون تطلب منه الرد على المسائل المثارة في تقرير المراجعة الصادر عن كل من مكتب المراجعة الداخلية وفريق التحقيق.

• 26 أبريل 2014: تلقت مديرية الموارد البشرية رد البروفيسور لوسون.

• 22 مايو 2014: اجتماع بين الأمانة التنفيذية بالإنابة والجانب السويدي في البعثة السويدية بأديس أبابا. وطلب الجانب السويدي إجراء مراجعة قانونية من قبل مراجعين يختارونهم ويدفعون لهم.

• 11 يونيو 2014: ، عقد اجتماع ، بناء على طلب من الجانب السويدي، بين المفوضية (مدير الإدارة والموارد البشرية، مدير إدارة الشؤون السياسية والأمانة التنفيذية بالإنابة) والجانب السويدي. وأكد الجانب السويدي مجددا طلبه لإجراء مراجعة قانونية.

¹⁴ المذكرة رقم 14.AHRM/91001560/3520.14 المؤرخة 23 أبريل 2014

- 11 يونيو 2014: تلقى مكتب رئيسة المفوضية رسالة، مؤرخة 10 يونيو 2014، من رئيس المجلس الاستشاري يثير فيها عددا من المسائل ويقدم بعض التوصيات
- 17 يونيو 2014: قدمت مفوضة الشؤون السياسية للمفوضية إحاطة حول الوضع في المجلس الاستشاري. وتم تقديم واعتماد عدد من التوصيات بشأن طريق المضي قدما
- 24 يونيو 2014: اعتمد المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الخامسة والعشرين في ملابو، غينيا الاستوائية، المقرر (EX.CL/Dec.847(XXV) وطلب من المجلس الاستشاري رفع تقرير في يناير 2015 عن تنفيذ المقرر المذكور
- 1 يوليو 2014: تقرير من الأمانة التنفيذية بالإجابة عن الوضع في المجلس الاستشاري وجميع المسائل التي تتطلب العناية العاجلة، مقدم إلى مكتب رئيسة المفوضية
- 1 يوليو 2014: طلب رئيس الديوان من مكتب الأمين العام للمفوضية إدراج التقرير المذكور في جدول أعمال الاجتماع الـ257 للمفوضية الذي كان من المقرر عقده في 3 يوليو 2014. غير أن جدول أعمال اجتماع 3 يوليو 2014 تضمن بحث تقرير عن وضع المجلس الاستشاري ولكن من قبل المستشار القانوني.

• 3 يوليو 2014: بعث مدير البرمجة وإعداد الميزانية برسالة تمنح الترخيص بالمراجعة المطلوبة من السويد إلى الجانب السويدي

• 22 يوليو 2014: اجتماع افتتاحي بين ممثلي المفوضية (الأمينة التنفيذية بالإنابة، ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة: موظف مالي كبير واحد ومحاسب مساعد واحد)، الجانب السويدي وشركة برايس ووتر هاووس كوبر، كينيا. وتم التوصل إلى اتفاقية حول اختصاصات المراجعة.

(3) أغسطس 2014

• 12 أغسطس 2014: اجتماع ختامي في مقر الاتحاد الأفريقي بين ممثلي المفوضية (الأمينة التنفيذية بالإنابة، ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة: موظف مالي كبير واحد ومحاسب مساعد واحد)، الجانب السويدي وشركة برايس ووتر هاووس كوبر، وذلك في نهاية المراجعة التي أجرتها شركة برايس ووتر هاووس كوبر في أروشا.

(4) أكتوبر 2014:

• 30 أكتوبر 2014: تلقى المجلس الاستشاري، من المقر، في حسابه **294,844.89** دولارا أمريكيا لسداد الديون المستحقة لدائني المجلس الاستشاري.

12. وكما هو مبين أعلاه، بناء على طلب الحكومة السويدية، وعقب موافقة المفوضية، شرعت شركة برايس ووتر هاووس كوبر كينيا في إجراء مراجعة خاصة لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد فيما يتعلق بمشروع "الدعم السويدي لمجلس الاتحاد

الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد لعام 2013" للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وقدمت التقرير عن ذلك. وكان التعيين يرمي إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- تحديد ما إذا تم استعمال موارد المانحين للأغراض المنشودة
- تحديد ما إذا تم شراء السلع والخدمات، والتنفيذ الفعلي للأنشطة الممولة وفقا للوثائق والميزانيات وخطط العمل والمواصفات المعتمدة للمشروع، ووفقا للقوانين واللوائح والإجراءات ذات الصلة.
- إثبات حدوث أم عدم حدوث مخالفات، أو كلفتها ومُرتكبها في حالة حدوثها
- إجراء تقدير، عند الاقتضاء، للمبلغ المالي المفقود نتيجة لمثل أي من هذه الممارسات
- إجراء تقدير، عند الاقتضاء، للمبلغ المالي المفقود نتيجة لعدم الالتزام باللوائح والنظم وإن كان من غير الممكن إثبات حدوث حالات ممارسة فساد.

13. كشفت مراجعة الوثائق الثبوتية لعيّنة عمليات الإنفاق عن ما يلي:

(1) أن مصير مبلغ قدره **463,193.00** دولارا أمريكيا يثير تساؤلات:

- ثمة نفقات غير مدعومة بالوثائق بلغت قيمتها **32,397** دولارا أمريكيا. لم يتم توفير أية وثيقة للفحص بخصوص هذا المبلغ.
- ثمة نفقات غير مدعومة بالقدر الكافي بلغت قيمتها **72,421** دولارا أمريكيا. بالنسبة لهذا المبلغ، فُقدت وثائق تتعلق بأهلية النفقات

• ثمة نفقة بقيمة **357,756** دولارا أميركا تحملها المجلس ورفع تقريراً عنها دون أن تكون متمشية مع المشروع الموافق عليه. هناك تباينات بين قوائم النفقات المفصلة من النظام المحاسبي للمجلس الاستشاري وبنود النفقات الواردة في البيانات/التقرير المالي المصدق عليها.

• تطبيق أسعار صرف غير ملائمة في تسجيل التعاملات التي أجريت في عملات غير الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تباين بلغ 629 دولارا أميركا بين المبالغ المسجلة في دفتر الأستاذ والمبالغ الناتجة عن الوثائق الثبوتية.

(2) أن المجلس الاستشاري استعمل تقريبا إجمالي الميزانية المخصصة البالغة **759,487** دولارا أميركا. لكن ثمة استعمال زائد أو ناقص لبنود الميزانية حيث إن أحد (1) بنود الميزانية (Axis 2) سجل استعمالا زائدا هاما بينما سجل بندان اثنان (2) من الميزانية (Axis 1 و Axis 4) استعمالا ناقصا هاما. لم يتم الحصول على أي ترخيص من السفارة السويدية بإجراء عمليات إعادة التخصيص الهامة في الميزانية كما هو مبين في الجدول أدناه.

النسبة المئوية للاستعمال	الفرق (الدولار الأمريكي)	النفقات (الدولار الأمريكي)	الميزانية (الدولار الأمريكي)	البيان	بند الميزانية
66%	75,484	143,516	219,000	دعم تنفيذ الاتفاقية	Axis 1
326%	-250,715	361,715	111,000	التوعية بالاتفاقية وإبراز مكانة المجلس الاستشاري	Axis 2
86%	14,928	94,997	109,925	بناء القدرات	Axis 3

50%	160,367	159,195	319,562	الفعالية التنظيمية للمجلس والرصد والتقييم	Axis 4
100%	64	759,423	759,487	المجموع	

(3) أن ثمة حالات لعدم الامتثال للوائح المشتريات للاتحاد الأفريقي على النحو التالي:

- لم تكن عملية اختيار المورد مفتوحة وشفافة ولم يتم حفظ سجلات كافية تدل على أن اختيار الموردين كان تنافسيا. استعان المجلس في معظم مشترياته من جهة واحدة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الاستشارية، وذلك حتى في الحالات التي تكون فيها الأسعار أعلى من الحد الأدنى للشراء البالغ 500 دولار أمريكي.

- لم تكن لدى المجلس لجنة عطاءات/اختيار خلال فترة التنفيذ؛

- ثمة حالات لم تتم فيها إعداد إيصالات استلام السلع لتقدم دليلا على استلام السلع في الوقت المناسب

(4) عدم الامتثال للإجراءات المالية وإجراءات المراقبة الداخلية.

- مواطن ضعف في إجراءات إدارة المبالغ النقدية والحسابات المصرفية

- عدم حفظ سجلات ملائمة لمخازن المكاتب والمستلزمات - لم يتم حفظ أي سجلات للمواد التي أخرجها المجلس من المخازن، مثل القرطاسيات المكتبية والمواد التي اشترت للاحتفال بالذكرى العاشرة مثل الحقائق، القبعات والمجلدات

- عدم وضع علامات على أصول المشروع

- عدم الامتثال لإجراءات إدارة الجرد للاتحاد الأفريقي
- مواطن ضعف في إدارة وقود السيارات وتكاليف الاستعمال
- عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية للسفريات لمفوضية الاتحاد الأفريقي
- عدم الامتثال لسياسات التعيين لمفوضية الاتحاد الأفريقي

14. يقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن الإجراءات المطلوبة التي يتعين اتخاذها بغية تصحيح الوضع الحرج الذي واجهه ولا يزال يواجهه مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

ثالثا- الخاتمة:

15. حددت مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع المسائل التي تتطلب المعالجة والإجراءات التصحيحية المطلوبة. في هذا الصدد، اتخذت الإجراءات العاجلة لتعيين أمين تنفيذي فني وستضمن للأمانة الفعالية والكفاءة من خلال تزويدها بقدرات الموارد المالية والبشرية اللازمة. عقب إعلان شغور منصب الأمين التنفيذي، تم إعداد القائمة المختصرة في 10 يونيو 2014. وأجريت مقابلات مع المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة المختصرة في 15 يوليو 2014. وتم تقديم تقرير المقابلات إلى مجلس التعيين والترقية في 4 سبتمبر 2014. أجزت محاضر مجلس التعيين والترقية من أجل التنفيذ في 12 نوفمبر 2014. ومفوضية الاتحاد الأفريقية جاهزة الآن لتعيين أمين تنفيذي جديد في بداية 2015. والمفوضية واثقة الآن من أن الأمين التنفيذي الجديد سيتمكن، مع أعضاء المجلس الجدد الذين سيتم انتخابهم في يناير 2015، من وضع المجلس في مسار جديد في أداء التفويض الهام المسند إليه.

الإجراء المتخذ	المكتب/الإدارة	الملاحظات	الوقائع	المسائل الرئيسية
<p>ينبغي أن توضح إدارة الموارد البشرية الأسباب التي أدت إلى تأخير التعيين، فقد عُيِّن فقط موظف كبير واحد وموثق منذ 2012</p>	<p>إدارة الموارد البشرية</p>	<p>كان يتعين على المفوضية أن تنتدب عاملين من إدارة الموارد البشرية ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، وقد حدث ذلك في الماضي لأجهزة أخرى مثل البرلمان الأفريقي وغيره للمساعدة في إقامة المكتب.</p> <p>كان من المفروض أيضا أن تتخذ المفوضية الإجراءات اللازمة لتعجيل بتعيين أمين تنفيذي فني</p>	<p>لم تقدم المفوضية للمجلس الاستشاري الدعم اللازم خلال الانتقال وإقامة المكاتب الجديدة في أروشا وفقا للممارسة الجارية</p> <p>لم تستكمل المفوضية عملية التعيين في المناصب النظامية، وكان من المقرر أن تبدأ في 2012 وقد تم تعيين عاملين فقط حتى الآن</p>	<p>طُلب من المفوضية، بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاح إقامة الأمانة</p>
<p>ينبغي أن توفر إدارة تنمية الموارد البشرية وإدارة الشؤون السياسية توضيحات حول مجرى العملية بأكملها.</p>	<p>إدارة تنمية الموارد البشرية وإدارة الشؤون السياسية</p>	<p>من المخالفات الإدارية أن يتولى عامل من ذوي العقود القصيرة الأجل منصبا فنيا، ثم تُسند إليه بعد ذلك مسؤولية نقل وإقامة الأمانة في أروشا، تنزانيا.</p>	<p>تم تعيين الأمين التنفيذي المؤقت عقب إعلان شغور المنصب وإجراء المقابلات. إضافة إلى ذلك، أُجرت إدارة الموارد البشرية تمديدات العقد بناء على طلب من</p>	<p>تعيين مدير تنفيذي مؤقت</p>

			رئيس المجلس الاستشاري أو مدير إدارة الشؤون السياسية	
ينبغي أن تتخذ إدارة الموارد البشرية الإجراءات اللازمة للتعجيل بتعيين أو إعادة نشر موظف مالي	إدارة تنمية الموارد البشرية	إن ما يجعل الحاجة إلى تعيين موظف مالي متفرغ أكثر إلحاحا هو أن المحاسبة المساعدة ذُكر اسمها في المراجعة بأنها دفعت لنفسها مبالغ لم تكن مؤهلة لها وطلب منها رد مبلغ هام.	منذ الانتقال إلى أروشا، كانت تعمل محاسبة مساعدة كموظف مالي (م2). وقد انتهى عقدها في 31 يوليو 2014. ومن غير المقبول تجديد عقدها.	تعيين محاسب مساعدة موظفا ماليا بالإناابة
ينبغي أن توضح إدارة الموارد البشرية وإدارة الشؤون السياسية كيف أمكن حدوث ذلك	إدارة الموارد البشرية وإدارة الشؤون السياسية	يبدو أنه كان ثمة نقص في التنسيق بين إدارة الموارد البشرية ومدرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة وإدارة الشؤون السياسية خلال نقل المجلس الاستشاري إلى أروشا، ومن ثم يعتبر ذلك ضعفا مؤسسيا	كان ينبغي أن تُصدر إدارة الموارد البشرية رسالة/تولي مهام تُوقف بموجبها إدارة البرمجة وإعداد الميزانية دفع مرتبه في أديس ابابا	دفع مرتبين اثنين وبدلي سكن اثنين إلى الأمين التنفيذي الموقت
ينبغي أن يقدم مكتب المستشار القانوني تقريراً عن الإجراءات المتخذة أو عن طريق المضي قدماً حيث إن عقد البروفيسور لوسون انتهى في 30 يونيو	مكتب المستشار القانوني	كان يتعين على مكتب المستشار الخاص بإجراء مشاورات حول القيام بإجراء مقاضاة جنائية بموجب القانون التنزاني	كانت المفوضية تنظر في إمكانية القيام بإجراء مقاضاة جنائية في حق الأمين التنفيذي الموقت. غير أن تصرفه يدخل في باب إساءة استعمال المنصب والمخالفة	القيام بإجراءات تأديبية أو مقاضاة جنائية

2014			الإدارية للوائح ونظم الاتحاد الأفريقي	
على مكتب نائب رئيس المفوضية ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية رفع تقرير عن الإجراء المتخذ	مكتب نائب رئيس المفوضية ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة	كان يتعين على المفوضية اتخاذ إجراءات حاسمة في حق الأمين التنفيذي المؤقت قبل إحاطة لجنة الممثلين الدائمين بإمكانيات رصد ميزانية تكميلية أو اتخاذ القرار بشأن مسار عمل آخر	قرر الأمين التنفيذي المؤقت الاحتفال بالذكرى العاشرة ولم يحصل النشاط على موافقة المجلس ولم تكن ثمة ميزانية. غير أن الأمانة استعملت موارد الوكالة السويدية للتنمية الدولية - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لسداد بعض النفقات. ومعظم الموردين لم يتلقوا أجورا مقابل الخدمات التي قدموها.	الاحتفال العاشرة بالذكرى
تحتاج الإدارة إلى اتخاذ قرار بشأن جدوى إجراء مراجعة أخرى أو إبلاغ الجانب السويدي فقط برد مراجعي الاتحاد الأفريقي	رئيس المفوضية	توصل مكتب المراجعة الداخلية ومجلس المراجعين الخارجيين إلى نفس الاستنتاجات. قد لا تكشف مراجعة أخرى عن أي شيء جديد	طلب الجانب السويدي، الشريك الوحيد للمجلس الاستشاري، أن يُسمح له بتعيين مراجعين مستقلين والدفع لهم بغية مراجعة الحسابات بناء على اختصاصات سيتم الاتفاق عليها مع المفوضية	طلب الجانب السويدي مراجعة حسابات المجلس الاستشاري

<p>الشؤون الإدارية ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية</p>	<p>الشؤون الإدارية ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية</p>	<p>ينبغي أن تساعد المفوضية في إيجاد موارد لرد المبالغ تم خصمها خطأ</p>	<p>ثمة خطأ في تحميل شراء القرطاسيات، الأثاث، المعدات المكتبية وغيرها من الموارد بقيمة 90,606.98 دولارات أمريكية على موارد الوكالة السويدية للتنمية الدولية-لجنة الأمم الاقتصادية لأفريقيا التي لم تتضمن مخصصات ميزانية للتأثيث أو أنشطة أخرى تتعلق بالمكتب</p>	<p>الخطأ في تحميل النفقات</p>
<p>كان يتعين على مديرية البرمجة وإعداد الميزانية النظر في المسألة بهدف تقديم التوصيات المناسبة</p>	<p>مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة</p>	<p>ينبغي أن تعمل المفوضية على إيجاد موارد لدفع مرتبات هؤلاء العاملين سواء تقرر استبقاؤهم أو تسريحهم</p>	<p>كان العاملين من ذوي العقود القصيرة الستة، من أصل مجموع العاملين الثمانية، يتقاضون مرتباتهم من موارد الوكالة السويدية. ولكن ما دام لم تعد ثمة موارد فلا بد من اتخاذ قرار استبقاء هؤلاء العاملين أو تسريحهم</p>	<p>دفع مرتبات العاملين من ذوي العقود القصيرة الأجل في أمانة المجلس</p>
<p>كان يتعين على</p>	<p>مكتب</p>	<p>لا تنص لوائح ونظم العاملين</p>	<p>عند إعداد طرق العمل</p>	<p>تعيين نائبة المستشار</p>

<p>مكتب المستشار القانوني دراسة لوائح ونظم العاملين وإصدار رأي ملائم يمكن الإدارة من تكوين رأي مطلع</p>	<p>المستشار القانوني</p>	<p>على أن يشغل موظف واحد منصبين (2) مختلفين في جهازين (2) مختلفين في الاتحاد الأفريقي إضافة إلى ذلك، تنص لوائح ونظم العاملين فقط على تولي الإنابة في منصب أعلى من المنصب الفني الذي يشغله العامل</p>	<p>للتعيين الخاص لنائبة المستشار القانوني، ثبت أن منصب الأمين التنفيذي هو م5 والبروفيسور لوسون كان يتقاضى فقط رزمة م6، درجة 6. وبالتالي، كان من الممكن تعيين الموظف الأقدم في الأمانة أمينا تنفيذيا</p>	<p>القانوني أمينة تنفيذية بالإنابة</p>
		<p>يعتبر مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري جهازا مستقلا كاللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته وغيرهما. غير أن التفويض المسند إلى المفوضية يتمثل في الإشراف على تفعيل المجلس وفقا للمقرر ولم يتم القيام بذلك بعد ASSEMBLY/AU/DEC.403(XVIII)</p>	<p>أوضحت إدارة الشؤون السياسية أنها توقفت عن مراقبة أنشطة المجلس الاستشاري استنادا إلى رأي صدر عن مكتب المجلس القانوني وأفاد بأن المجلس الاستشاري جهاز مستقل</p>	<p>يتعين على إدارة الشؤون السياسية الإشراف على تفعيل مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد</p>

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

EX.CL/879 (XXVI) b

بحث تقرير مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري

لمكافحة الفساد عن تنفيذ المقرر (XXV) EX.CL/DEC.847

الصادر عن المجلس التنفيذي في ملابو، في يونيو 2014

—

**AFRICAN UNION ADVISORY BOARD
ON CORRUPTION**

**المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي
لمحاربة الفساد**



**CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION
AFRICAINNE SUR LA CORRUPTION**

**CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO
AFRICANA SOBRE CORRUPÇÃO**

P.O Box 6071, ARUSHA, TANZANIA -Tel: +255 27 205 0028/29/30- Fax: +255 27 205 0031

Email: info@auanticorruption.org *Website: www.auanticorruption.org

تقرير عن تنفيذ المقرر EX.CL/DEC.847 (XXV) بشأن تقرير المجلس الاستشاري

للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد (EX.CL/860(XXV))

أولاً. اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، خلال دورته العادية الخامسة والعشرين، المنعقدة يومي 23 و 24 يونيو 2014 في ملابو (غينيا الاستوائية) المقرر EX.CL/Dec.847 (XXV) بشأن تقرير المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد (EX.CL/860 (XXV) .. ويبرز من هذا المقرر أن :

المجلس التنفيذي،

1. يحيط علماً بتقرير أنشطة المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد و يجيز التوصيات الواردة فيه؛
2. يهنئ المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد على العمل الذي تم إنجازه ويشجعه على متابعة جهوده؛

3. يعرب عن قلقه البالغ إزاء الاختلاس المفترض في الموارد المخصصة للمفوضية **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك من إدارة خدمات مراجعة الحسابات تقديم تقرير شامل في أقرب وقت ممكن عن التحقيق الجاري وعن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمعالجة هذا الوضع إلى قمة يناير 2015؛

4. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون فيما بينهما لمعالجة الوضع من خلال آلية مناسبة؛

5. **يطلب كذلك** من المفوضية تقديم الموارد البشرية والمالية اللازمة للمجلس الاستشاري في حدود مخصصات الميزانية لتمكينه من أداء مهمته. وفي هذا الصدد، ينبغي دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى شغل منصب الأمين التنفيذي على جناح السرعة؛

6. **يطلب أيضا** من جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، أن تقوم بالتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد وتنفيذها وتقديم تقرير إلى المجلس الاستشاري عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية؛

7. **يؤكد** على ضرورة تقديم الدول الأعضاء الدعم اللازم للمجلس الاستشاري، وخاصة الموارد المطلوبة من ميزانية الاتحاد الأفريقي من المساهمات الطوعية، بدلا من الاعتماد المفرط على التمويل من الشركاء الخارجيين؛

8. **يطلب** من المجلس الاستشاري متابعة تنفيذ هذه التوصيات وتقديم تقرير إليه خلال القمة المقبلة.

ثانيا. يلاحظ المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد أن أيا من النقاط الجوهرية المحددة في الفقرات 4 و 5 و 6 و 7 من المقرر المذكور قد تم الشروع في تنفيذها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي

1. حول النقطة 3، تسلم المجلس الاستشاري مشروع تقرير من إدارة خدمات مراجعة الحسابات عن وضع الاختلاس الذي وقع والإجراءات التحفظية والنهائية الواجب اتخاذها. ويانتظر المجلس التقرير النهائي الذي نأمل أن يقدم إلي مؤتمر قمة يناير 2015.

2. حول النقطة 4 المتعلقة بتعزيز التعاون بين المجلس والمفوضية، يلاحظ المجلس الاستشاري أن العلاقات بين الهيئتين لا تزال ناقصة جدا. وحتى الآن، لم يتم الشروع في أي لقاء لدراسة طرق إنشاء آلية مناسبة لإدارة ورصد موارد المجلس مع أن المجلس الاستشاري قد اتخذ مبادرات لم تسفر عن أي نتيجة للأسف.

في الواقع، ومن خلال رسالة مؤرخة في 15 يناير 2014، طلبنا من مدير ديوان رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عقد جلسة عمل مع مختلف المفوضين والمديرين ومسؤولي الأجهزة الأخرى من أجل تعزيز التعاون بين المجلس الاستشاري والمفوضية. ولم تصلنا إجابة. وقمنا بالتنبيه مرة أخرى في 17 فبراير 2014. ولم نحصل على إجابة. كما نبهنا مرة أخرى في 13 مارس 2014 ولم نحصل على أي جواب. وفي محاولة أخيرة كتبنا إلى السيدة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في 10 يونيو عام 2014. وحتى اليوم لم نحصل على رد ولم يتم وضع أية آلية.

بعد قمة ملابو، التقى مفوض الشؤون السياسية، ومدير الشؤون السياسية، وموظف من هذه الإدارة في ملابو مع رئيس المجلس الاستشاري وأحد موظفيه. لم يتم تنفيذ أي نقطة مما شمله الحديث خلال هذه الجلسة حتى الآن.

وجهنها في 8 أكتوبر 2014، رسالة إلى السيدة المفوضة المسؤولة عن الشؤون السياسية وذكرناها بضرورة تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي وقمة ملابو بشأن وضع المجلس الاستشاري.

بعث إلينا مدير الشؤون السياسية، رداً على ذلك تقريراً مؤقتاً عن الاختلاس الذي ارتكبه الأمين التنفيذي المؤقت البروفسور أدولف لاوسون.

3. فيما يتعلق بالنقطة 5 المتعلقة بتخصيص الموارد البشرية والمالية، لا حظ المجلس الاستشاري بكل أسف عدم اتخاذ أية مبادرة لتنفيذ هذه الخطة الجوهرية من المقرر EX.CL/Dec.847 (XXV) على الرغم من العديد من رسائل التذكير والإخطارات التي وجهت إلى السلطات التنفيذية للاتحاد الأفريقي.

في الواقع، وفقاً للفقرة 8 من المقرر المذكور، فإن رئيس المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد قد أبلغ، من خلال رسالة في 8 أكتوبر 2014، ترفق نسخة منها مع هذا التقرير، السيدة مفوضة الشؤون السياسية للاطلاع على التنفيذ الفعلي للمقرر المذكور ولم يتم تسلم أي رد على هذه الرسالة.

كذلك، كتب رئيس المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد رسالة في 29 أكتوبر 2014 إلى السيدة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع نسخة إلى مفوضة الشؤون السياسية، تحيطها علماً بأن المجلس الاستشاري: >> ينتظر تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الخامسة والعشرين المنعقدة في ملابو يومي 23 و24 يونيو 2014. << وحتى الآن، لم يتلق المجلس الاستشاري أي رد.

من ناحية أخرى، فإن النظام الداخلي للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ينص قانونياً على تنظيم أربع دورات عادية كل سنة على الأقل. ولأسباب تتعلق بالميزانية،

فإن عدم توافر الموارد، وفقا للمادة 5 من مقرر ملابو حال دون عقد الدورة الثانية، والثالثة، والرابعة للمجلس، باستثناء الدورة الوحيدة المنعقدة في شهر مارس 2014. كذلك لم يتم القيام بأي نشاط خلال سنة 2014، بسبب عدم توافر الموارد المالية بالنسبة لجهاز أعضاؤه غير دائمين ومن المفروض أن يجتمعوا أربع مرات في السنة على الأقل، تكون عواقب ذلك وخيمة.

من جانب آخر، فإن تعيين أمين تنفيذي على جناح السرعة كما أوصى بذلك مقرر ملابو، لم يتم بعد. ولا تزال الأمانة التنفيذية للمجلس الاستشاري تدار من قبل أمين مؤقت مع العلم بأن المجلس الاستشاري قد وجه رسالة إلى مدير ديوان رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، عند نشر الدعوة للترشح في أواخر يناير عام 2014، للتعريف بصلاحيات الأمين التنفيذي وضرورة حضور عضو من المجلس الاستشاري للمرحلة الأخيرة من اختيار الأمين التنفيذي. وحتى الآن لم تتم دعوة أي عضو من المجلس الاستشاري للمشاركة في عملية تعيين الأمين التنفيذي. مع العلم بأن الرسالة بعثت إلى جميع الخدمات المختصة المكلفة بتعيين الموظفين.

4. بالنسبة للنقطة 6 من المقرر، فإن عدم اتخاذ التدابير المذكورة من مقرر ملابو، قد حال دون قيام المجلس الاستشاري بالترويج للاتفاقية لدى الدول التي لم توقع عليها وهو جزء هام من مهامه؛ وفي الواقع، وقع وصدق العديد من الدول الأفريقية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولم تفعل ذلك بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي. ويثير هذا الوضع تساؤلاتنا.
5. بخصوص النقطة 7، يجب تنظيم عملية مستمرة لكسب التأييد لدى الدول وتشجيعها على المشاركة وبذل أقصى الجهود لمنع الفساد ومكافحته.

بالفعل، منذ إطلاق أنشطة المجلس الاستشاري، كانت مساهمة الدول الأعضاء في تمويل الأنشطة متدنية جدا. ولا يمكن للاتحاد الأفريقي أن ينشئ جهازا ويترك الشركاء يتحملون وحدهم تمويل أنشطته.

6. كان لهذه الأوضاع عواقب وخيمة على تنفيذ صلاحيات المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، وحسن سير العمل فيه وحتى مصداقيته لدى الشركاء.

كل هذه الصعوبات التشغيلية و من بينها صعوبة تعبئة الموارد المالية والبشرية للتصدي بفعالية وعلى النحو المطلوب لمشكلة الفساد، تثير التساؤل حول الإرادة الحقيقية للدول الأطراف لمنع ومكافحة الفساد في القارة.

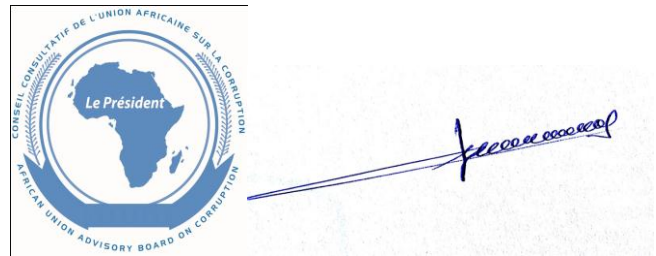
إن مكافحة الفساد، استثمار يجب حتما على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المشاركة فيه إذا ما كانت تطمح في الصعود إلى أفق 2025. إن التنمية لها ثمن، ومكافحة الفساد هي الشعار والممر الإجمالي.

إن مكافحة الفساد تتعزز أساسا من خلال نظرتنا للكفاح. ويتعين على الدول أن تعطي إشارات قوية بتعبئة إرادة قوية حول مكافحة التي قد تتجسد في تعزيز المجلس الاستشاري، وهو جهاز محاربة الفساد الذي يتوفر لدى الدول الموقعة على الاتفاقية.

ثالثا. انطلاقا من هذه الملاحظة، فإن المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد يقدم بكل تواضع التوصيات التالية:

1. التنفيذ الفعلي للمقرر (XXV) 847 / EX.CL / Déc. بشأن تقرير المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ولا سيما من خلال تعزيز آليات التواصل بين المجلس الاستشاري ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛
2. تعيين الأمين التنفيذي للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد،
3. تخصيص مبلغ مالي استثنائي قدره ست مئة وأربعة وثمانين ألف وأربع مئة وخمسة وأربعين دولار أمريكي (684.445) للمجلس الاستشاري لإنقاذ أنشطته في عام 2015، حيث أنه منذ انسحاب السويديين، لم يعد هناك تمويل للأنشطة؛
4. مراجعة وضع أعضاء المجلس الاستشاري ليصبحوا أعضاء دائمين أو على الأقل أن يكون أعضاء هيئة المكتب الثلاثة دائمين لإعطاء دفع جديد للمجلس بغية تمكينه من تحقيق نتائج؛
5. تنظيم عملية كسب التأييد المتواصلة لدى الدول الأطراف في الاتفاقية حول ضرورة تمويل أنشطة المجلس الاستشاري في مهمته المتمثلة في منع الفساد ومكافحته.

الرئيس،



الدكتور جانه بابتيست ألياس

2015

Report of the African Union advisory
board on corruption on the
implementation of decision
Ex.CI/Dec.847(Xxv) adopted by the
executive council in Malabo in June 2014

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4658>

Downloaded from African Union Common Repository